وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 18 يوليو 2023

أخبار الطاقة

إطلاق مبادرة «منار» للتعاون في الطاقة النظيفة

البلاد

أعلنت المملكة واليابان تأسيس مبادرة "منار" للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، التي ستكون بمثابة منارة تسترشد بها الدول والأقاليم الأخرى من العالم في سعيها نحو تطوير استراتيجياتها وخططها لتحقيق طموحاتها في الوصول إلى الحياد الصفري.

جاء ذلك في بيان مشترك عقب اجتماع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء ، ودولة فوميو كيشيدا رئيس وزراء اليابان، في جدة، والذي قرّرا خلاله إطلاق مبادرة "منار" السعودية – اليابانية.

وأكد البيان أن المملكة واليابان لديهما طموحاتهما لخفض انبعاثات الكربون والوصول إلى الحياد الصفري، وتهدف مبادرة "منار" إلى إبراز ريادة البلدين في مشروعات الطاقة النظيفة والمواد المتقدمة المستدامة، بالإضافة إلى ضمان مرونة سلاسل الإمداد لتحقيق استدامة وأمن الإمدادات. وستُعزز هذه المبادرة الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتصبح مركزًا للطاقة النظيفة، والثروات المعدنية، وسلاسل إمدادات مكونات الطاقة.

وتشمل المبادرة إنتاج عدد من المواد المستدامة، وستيسّر الجهود المبذولة في إطار المبادرة مشاركة الشركات الرائدة من المملكة واليابان، والتوسّع في تعاونها المستمر، الذي سيؤدي إلى إنتاج العديد من المكونات في سلسلة إمدادات الطاقة التي ستمكّن من تطوير مشروعات مبادرة منار الطاقة، مثل مكونات الطاقة المتجددة.

وتمكينًا لمبادرة منار، أكّد كلا البلدين تعاونهما في تعزيز سلاسل إمداد الطاقة النظيفة والثروات المعدنية، من خلال تظافر القدرات، والطموحات المشتركة، وتعزيز التعاون بين الشركات والجهات في كلا البلدين للإسهام في توسع سوق الطاقة النظيفة لخفض التكلفة وزيادة مرونة سلاسل الإمداد. وسيعمل كلا البلدين بشكل مشترك على تطوير خطة عمل المبادرة، وتحديد قائمة مفصّلة للمشاركين الإضافيين، والتواصل مع الشركاء العالميين والإقليميين للانضمام إلى المبادرة.

مبادرة «منار»

1. ريادة البلدين في الطاقة النظيفة
2. ضمان مرونة وأمن الإمدادات
3. المملكة مركز للطاقة النظيفة
4. إنتاج مكونات الطاقة المتجددة

تنفيذ أول عملية تحويل للزيت المشتق من مخلفات البلاستيك

الرياض

أكملت أرامكو السعودية وتوتال إنيرجيز و»سابك» للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أول عملية تحويل للزيت المشتق من مخلفات البلاستيك إلى بوليمرات دائرية معتمدة حاصلة على الشهادة الدولية للاستدامة والكربون (ISCC+). وتمت معالجة الزيت المشتق من مخلفات البلاستيك (زيت الانحلال الحراري) في مصفاة ساتورب المملوكة بشكل مشترك بين أرامكو السعودية وتوتال إنيرجيز في الجبيل، وقد استخدمت شركة بتروكيميا -إحدى الشركات المنتسبة لسابك- في وقتٍ سابق كلقيمٍ لإنتاج البوليمرات الدائرية المعتمدة. ويهدف المشروع لتمهيد الطريق من أجل خلق سلسلة قيمة محلية لعملية إعادة تدوير متطورة للمواد البلاستيكية وتحويلها إلى بوليمرات يُعاد استخدامها في المملكة، وتسمح هذه العملية باستخدام المواد البلاستيكية غير المصنفة، التي يصعب إعادة تدويرها بشكل ميكانيكي، مما يُسهم في حل مشكلة النفايات الناتجة عن المواد البلاستيكية التي تستعمل لمرة واحدة. وكان الحصول على اعتماد الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، أول مرحلة مهمة للتأكد من الشفافية فيما يتعلق بمصدر اللقيم والمنتجات المعاد تدويرها وإمكانية تتبعها إلى مصدرها، وشاركت ثلاث منشآت صناعية في هذه العملية، وهي: مصفاة ساتورب، ومعمل أرامكو السعودية لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي في الجعيمة، وشركة بيتروكيميا، وحصلت جميع هذه المنشآت بنجاح على اعتماد الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، مما أسهم بإنتاج المواد المُعاد تدويرها. وأوضح الرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية محمد يحيى القحطاني، أن هذا الإنجاز يبين أهمية دور قطاع البتروكيميائيات في صنع منتجات وحلول أكثر استدامة، وأن الهدف هو ابتكار حلول لتدوير مخلفات البلاستيك، بالإضافة إلى إحراز تقدم في طموحنا المتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري للنطاقين (1 و2) والحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في مرافق أعمال الشركة التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050، مشيرًا إلى إمكانية إنتاج منتجات مُعاد تدويرها مع توسيع نطاقها بتكلفة منخفضة نسبيًا من خلال الاستفادة من الفائض للبنية التحتية القائمة، لافتًا النظر إلى أن أرامكو السعودية تدرس طرقًا متعددة للاستفادة من التقنيات الجديدة، ومن أصولها القائمة لدعم استخدام منتجات مُعاد تدويرها أكثر استدامة وأقل كثافة كربونية.

مـن جهتـه أفـاد الرئيس للتكرير والكيميائيات في شـركة توتال إنيرجيز، برنارد بيناتيـل، أن هذه المبادرة المتقدمـة لإعـادة تدويـر المـواد البلاسـتيكية تعكس طمـوح توتال إنيرجيز للمسـاهمة بشـكل واضح في مواجهة مشـكلة انتهاء صلاحية المواد البلاسـتيكية. وأنه تتم دراسـة عدة مشـاريع أخرى خاصة بالاقتصاد الدائري، عن طريق الاستفادة من الخبرات والمعرفة الفنية للشركاء للمساهمة بشكل أكبر في إعادة تدوير المـواد البلاسـتيكية، مشـيرا إلى توتال إنيرجيز تهـدف إلى إنتاج نحو 30 ٪ من البوليمـرات المعاد تدويرها بحلـول 2030، وتعتمـد إسـتراتيجيتها علـى بنـاء شـركة ذات أنواع متعـددة من الطاقة بهـدف الوصول إلى الحيـاد الصفري بحلول 2050.

النفط يتراجع وسط ضعف بيانات أكبر المستوردين واستئناف إنتاج ليبيا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض النفط بأكثر من 1 ٪ أمس الاثنين بعد أن أدى النمو الاقتصادي الصيني الذي جاء أضعف من المتوقع إلى إثارة القلق بشأن الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم بينما استأنفت ليبيا الإنتاج في عطلة نهاية الأسبوع.

ونزل خام برنت 1.32 دولار أو 1.7 بالمئة إلى 78.55 دولارا للبرميل وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.22 دولار أو 1.6 بالمئة إلى 74.20 دولارا في ثاني يوم على التوالي من الخسائر لكلا العقدين.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.3 ٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، مقارنة بتوقعات المحللين البالغة 7.3 ٪، مع تعثر التعافي بعد الوباء بسرعة بسبب ضعف الطلب في الداخل والخارج.

وقال وارن باترسون، رئيس أبحاث السلع في منصة أي ان جي: «جاء الناتج المحلي الإجمالي أقل من التوقعات، لذلك لن يفعل الكثير لتخفيف المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني». وأظهرت بيانات مصلحة الدولة للإحصاء أيضًا أن المصافي الصينية عالجت الخام 1.6 ٪ يوميًا في يونيو مقارنة بشهر مايو مع تكثيف عملياتها بعد الصيانة الربيعية، بما يتماشى مع الواردات القوية من قبل أكبر مستورد للخام في العالم الشهر الماضي.

وقال باترسون: «نما الطلب الواضح على النفط بوتيرة قوية على أساس سنوي، لكن يبدو أن السوق يركز على الأرقام الرئيسة (الناتج المحلي الإجمالي)».

وقال جون إيفانز من شركة بي في إم للسمسرة النفطية في تقرير: «كانت بيانات الصين تتطلع دائمًا إلى درجة من الأمل، ومع ذلك فإن الخلفية الاقتصادية المعاصرة لمحرك آسيا تبدو الآن وكأنها قد تحركت بعيدًا».

وحقق الخامان القياسيان مكاسب ثلاثة أسابيع ولامسا أعلى مستوياتهما منذ أبريل الأسبوع الماضي، ووجدا دعما من قيود إنتاج أوبك + وانقطاع غير مخطط له في ليبيا ونيجيريا. كما تعرض النفط لضغوط يوم الاثنين بسبب استئناف الإنتاج في اثنين من الحقول الليبية الثلاثة التي تم إغلاقها الأسبوع الماضي. وتوقف الإنتاج بسبب احتجاج على اختطاف وزير المالية السابق. وتوقف شركة شل عن تصدير الخام النيجيري، مما قلص الإمدادات. وقالت وزارة النفط الليبية إن حقلي الشرارة والفيل اللذين يضخان قدرة إنتاجية إجمالية قدرها 370 ألف برميل يوميا، استؤنفا مساء السبت. وقالت مصادر روسية يوم الجمعة إن صادرات النفط من الموانئ الغربية في روسيا من المقرر أن تنخفض بنحو 100 ألف إلى 200 ألف برميل يوميا من يوليو، في إشارة إلى وفاء موسكو بتعهدها بتخفيضات جديدة للإمدادات بالتزامن مع التخفيضات السعودية، زعيمة أوبك. ومن المرجح أن تكون بكين حذرة في توقيت أي إجراءات تحفيزية جديدة، وذلك حذرًا من دفع أسعار السلع إلى الارتفاع، كما قال ستيفانو جراسو، مدير المحفظة في بنك فانت ايدج في سنغافورة. وقال جراسو: «إنهم يخزنون النفط الخام بأسعار منخفضة، وينتظرون أن يضرب الركود الغرب قبل أن يمضي قدماً في التحفيز». وقالت فاندانا هاري، مؤسس شركة فاندا لتحليل سوق النفط، أن التراجع قد بدأ ومن المرجح أن يمتد أكثر مع عودة الانتباه إلى المخاوف الاقتصادية. وقالت كان النفط الخام في منطقة ذروة الشراء عند أعلى مستوياته في 12 أسبوعا. وكان الدعم من الأسواق المالية، التي كانت تهتف للتوقعات المتجددة بهبوط ناعم للاقتصاد الأميركي، مؤقتا. وأضافت هاري أن الانسحاب بدأ ومن المرجح أن يمتد أكثر مع عودة الاهتمام إلى المخاوف الاقتصادية. وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط ينزلق من أعلى مستوياته الأخيرة مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي للصين، مشيرة إلى تراجع أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، منخفضة أكثر من المستويات المرتفعة الأخيرة، حيث أظهرت البيانات أن التعافي الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، تباطأ بشكل كبير في الربع الثاني.

كما شهدت أسعار النفط الخام جلسة ممتدة من عمليات جني الأرباح في التعاملات الآسيوية، بعد أن قفزت بالقرب من أعلى مستوياتها في أربعة أشهر الأسبوع الماضي. وكان ضعف الدولار والتفاؤل بشأن تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة من أكبر العوامل الدافعة للارتفاع. لكن هذا الارتفاع توقف إلى حد ما يوم الجمعة بعد أن أشارت البيانات إلى أن ثقة المستهلك الأميركي والإنفاق لا يزال قوياً - وهو اتجاه يمكن أن ينذر بتضخم ثابت في البلاد ويبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي متشددًا. وامتدت الخسائر إلى يوم الاثنين، حيث جنى التجار أرباحًا إضافية بعد البيانات الضعيفة من الصين.

وارتفع كلا العقدين بشكل حاد خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، مستفيدين أيضًا من بوادر تقلص الإمدادات في أعقاب إغلاق حقول النفط والتحميل في نيجيريا وليبيا. لكن الإنتاج من معظم حقول النفط الرئيسة في ليبيا استؤنف خلال عطلة نهاية الأسبوع، مما عوض هذا الاتجاه.

وأظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من الصين أن النمو الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم تباطأ بشكل كبير منذ الربع الأول. كما نما الاقتصاد بوتيرة أبطأ من المتوقع عن العام السابق، حيث ظلت أكبر محركاته - التصنيع والنشاط العقاري - تحت الضغط.

وقوضت القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين إلى حد كبير التوقعات بأن الانتعاش في البلاد سيدفع الطلب العالمي على النفط الخام إلى مستويات قياسية هذا العام. ويبدو الآن أن انتعاش أكبر المستوردين بدأ ينفد، على الرغم من رفع تدابير مكافحة كوفيد في وقت سابق من العام.

ومع ذلك، أظهرت البيانات التجارية الأخيرة أن واردات الصين من النفط ظلت قوية إلى حد كبير، مدعومة جزئيًا ببناء مخزون المصافي وسط أسعار خام منخفضة نسبيًا. لكن الطلب الصيني على الوقود ظل تحت الضغط، وسط تباطؤ النشاط التجاري. مع ذلك لا تزال أسواق النفط الخام تركز على تشديد العرض، ورفع أسعار الفائدة.

وخارج الصين، ظلت أسواق النفط تركز بشكل مباشر على تقليص الإمدادات العالمية ورفع أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن ينخفض المعروض الخام بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2023 حيث بدأ الشعور بتأثير تخفيضات الإنتاج في المملكة العربية السعودية وروسيا.

ولكن من المتوقع أن يتم تعويض هذا إلى حد ما عن طريق تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، خاصة وأن أسعار الفائدة الأميركية تظل مرتفعة لفترة أطول، علماً بأن التأثير الكامل لدورة رفع سعر الفائدة الأخيرة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لم يشعر به الاقتصاد بعد. ومع ذلك، فإن التوقعات بتوقف وشيك في دورة رفع سعر الفائدة الفيدرالية أدت إلى تحقيق مكاسب ممتازة في النفط خلال الأسبوعين الماضيين، على الرغم من أن الأسواق تبدو الآن وكأنها قد نفدت قوتها.

ظل لعدة أشهر، ارتفع سعر النفط الخام فوق 80 دولارًا للبرميل في لندن الأسبوع الماضي مع تعافي الطلب على الوقود في الصين وأماكن أخرى من الوباء ليصل إلى مستويات قياسية جديدة.

ويحدث هذا في الوقت الذي تستعد فيه تخفيضات الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وحلفائها في أوبك + لاستنزاف صهاريج التخزين بسرعة في جميع أنحاء العالم. وقال توريل بوسوني، رئيس أسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية في باريس: «نتوقع تشديدًا حادًا في السوق». «ومع زيادة الطلب بشكل موسمي، نعتقد أن هناك خطرًا من استمرار الأسعار في الارتفاع في الربع الثالث».

وإلى جانب مكافأة التجار الصاعدين، من شأن ذلك أن يعزز منتجي الطاقة من تكساس إلى موسكو. كما أنه سيهدد الاقتصاد العالمي، الذي استفاد مؤخرًا من تخفيف تكاليف الوقود وخفض التضخم، وسيؤثر على ثروات القادة السياسيين - من محاولة إعادة انتخاب الرئيس جو بايدن، إلى الحرب التي شنها فلاديمير بوتين في أوكرانيا.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان عودة خام برنت إلى 80 دولارًا للبرميل يمثل نقطة تحول تنذر بارتفاع كبير في الأسعار. ولا تزال غيوم العاصفة الاقتصادية تلقي بظلالها على الأفق، من المؤشرات الصينية المهتزة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ولا تزال براميل النفط الخام تتدفق من إيران وروسيا.

وأمضى مراقبو النفط النصف الأول من العام في خفض توقعات الأسعار وتخلوا عن الدعوات الأولية للعودة إلى 100 دولار للبرميل في مواجهة النمو الاقتصادي الباهت، حتى في الوقت الذي بذلت فيه المملكة العربية السعودية جهودًا متكررة لتحقيق التوازن في العرض والطلب.

مع ذلك، تمسك المحللون بوجهة نظر مفادها أن الأشهر الستة المقبلة ستوفر سوقًا أقوى، وفي الأسبوع الماضي ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت، المعيار الدولي الرئيس، إلى أعلى مستوياتها منذ مايو.
وقال جورج ليون، نائب الرئيس الأول لأبحاث سوق النفط في شركة ريستاد اينرجي الاستشارية: «إنها نقطة التحول التي كانت السوق تتوقعها». وتأتي الأزمة في الوقت الذي أثرت فيه تخفيضات الإنتاج التي أجراها السعوديون وآخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

والفوارق السعرية لدرجات الخام المماثلة كيميائياً لتلك التي تشحنها الرياض تتصاعد في سوق الشحن. وأعطت المملكة الأسواق دفعة أخرى الأسبوع الماضي بإعلانها أن الخفض الإضافي الأحادي الجانب بمقدار مليون برميل يوميًا الذي تم إطلاقه هذا الشهر سيستمر حتى أغسطس.

وحتى روسيا، بعد الكثير من التأخير، يبدو أنها تلعب دورًا. وخلال الجزء الأكبر من هذا العام، كانت موسكو تعزز صادرات النفط الخام وتعظيم المبيعات من أجل تمويل حربها ضد أوكرانيا، حتى عندما كانت تتعهد بخفض الإنتاج. توُظهر بيانات تتبع الناقلات أنه في الأسابيع الأربعة حتى 9 يوليو، قلصت الدولة الصادرات بنسبة 25 ٪ تقريبًا.

ولقد تأرجح ميزان العرض والطلب بالفعل من فائض إلى عجز في يونيو، وفقًا لبنك ستاندرد تشارترد. وسيتضاعف النقص في الأشهر المقبلة، مما يؤدي إلى استنزاف مخزونات النفط بمقدار 2.8 مليون برميل يوميًا في أغسطس، حسب تقديرات البنك.

وقال تريفور وودز، كبير مسؤولي الاستثمار في صندوق التحوط الخاص بالسلع، نورثرن تريس كابيتال إل إل سي: «جميع العوامل الأساسية الجزئية تتحول أخيرًا إلى الاتجاه الصعودي وستكون هذه السحوبات ضخمة.»

ولا يزال الطلب تحت رحمة بيئة اقتصادية غير مؤكدة، من انكماش التصنيع الصيني إلى تباطؤ النمو في أوروبا والمخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية إلى حدوث ركود. وفي الأسبوع الماضي، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لاستهلاك الوقود العالمي هذا العام.

وعلى جانب العرض، يرتفع الإنتاج من الولايات المتحدة إلى البرازيل وغيانا. وحتى داخل أوبك +، تعمل دول أعضاء مثل إيران وفنزويلا، المستثناة من إجراء تخفيضات على الإنتاج، على زيادة مبيعات النفط. ووصلت صادرات طهران إلى أعلى مستوى لها في خمس سنوات، وفقًا لتتبع الشحنات من كبلر.

لكن، بعض المتنبئين في وول ستريت، الذين توقعوا ذات يوم 100 دولار للنفط الخام، يظلمون توقعاتهم. وتؤكد شركة جي بي مورغان تشيس وشركاه أن أوبك + ستحتاج إلى المزيد من خفض الإنتاج، في حين يرى مورجان ستانلي عودة السوق إلى الفائض في العام المقبل. وقال مارتين راتس، محلل النفط العالمي في مورغان ستانلي ومقره لندن: «يعتمد الكثير على الطلب». «لكن يبدو أن العرض موجود لتلبية ذلك».

تراجع صادرات السعودية النفطية في مايو لأدنى مستوى في 19 شهراً

الرياض

أظهرت بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) أن صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت لأدنى مستوى في 19 شهرا، إذ اجتذب النفط الروسي الرخيص بعض المشترين الآسيويين الكبار. وانخفضت صادرات الخام من أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بنحو 5.3 بالمئة من 7.32 برميل يوميا في أبريل إلى 6.93 مليون برميل يوميا في مايو لتسجل أدنى مستوى لها منذ أكتوبر الأول 2021.

وتقدم المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أرقام الصادرات الشهرية إلى جودي التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

وانخفض إنتاج السعودية من الخام 502 ألف برميل يوميا عن مستوى أبريل نيسان إلى 9.96 مليون برميل يوميا في مايو، كما تراجعت المخزونات 1.16 مليون برميل إلى 148.24 مليون برميل.

وعالجت المصافي المحلية 2.59 مليون برميل يوميا من الخام بانخفاض 100 ألف برميل يوميا، فيما ارتفع الحرق المباشر للخام 89 ألف برميل يوميا في مايو إلى 478 ألف برميل يوميا. وانخفضت صادرات البلاد من المنتجات النفطية 174 ألف برميل يوميا إلى 1.37 مليون برميل يوميا في مايو. وأظهرت بيانات قدمتها مصادر تجارية وصناعية الشهر الماضي أن واردات الهند من النفط الروسي ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق جديد في مايو، مما زاد حصة خامات الشرق الأوسط وأفريقيا تقليصا. وكشفت بيانات الحكومة الصينية أن واردات البلاد من النفط الروسي قفزت أيضا إلى مستوى غير مسبوق في مايو أيار مع حصول شركات التكرير الخاصة على شحنات بخصومات من خامي إسبو والأورال الخاضعين لعقوبات.

ومددت السعودية في وقت سابق من الشهر الجاري خفضها الطوعي للإنتاج مليون برميل يوميا حتى أغسطس، كما خفضت روسيا والجزائر طوعا مستويات الإنتاج في أغسطس 500 ألف برميل يوميا ومستويات التصدير في الشهر نفسه 20 ألف برميل يوميا.

كابسارك ومعهد اقتصاديات الطاقة الياباني يوقعان اتفاقية لتعزيز الشراكة

الرياض

بهدف دعم شراكتهما الاستراتيجية وإرساء أساس متين للمشاريع المشتركة، وتعزيز مجالات الأنشطة البحثية التطبيقية المتخصصة، بهدف تسريع الابتكار وتحفيز التحول في مجال الطاقة من أجل الوصول إلى مستقبل طاقة أكثر استدامة.

وجاء حفل التوقيع الذي أقيم في جدة على هامش الزيارة الرسمية لرئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا إلى المملكة العربية السعودية، التي التقى خلالها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء. ويُمثّل هذا الحدث علامة فارقة على طريق الشراكة بين كابسارك ومعهد اقتصاديات الطاقة الياباني. وقد سبق للطرفين أن وقعا مذكرة تفاهم خلال العام الماضي التي أرست أساس التعاون وذلك خلال المؤتمر العالمي الثالث والأربعين لاقتصاديات الطاقة الذي استضافته طوكيو.

وتأتي اتفاقية التعاون الجديدة ضمن مبادرة «منار» للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، التي أطلقها اليوم الجانبان السعودي والياباني، لتكون منارة تسترشد بها الدول والأقاليم الأخرى من العالم في سعيها نحو تطوير استراتيجياتها وخططها لتحقيق طموحاتها في الوصول إلى الحياد الصفري.

ويتضمن التعاون السعودي - الياباني نشاطات بحثية وتطبيقية شملت ورش عمل مشتركة وإقامة فعاليات ومشاركات في المؤتمرات الدولية وتقييم الخبراء المتخصصين في نفس المجال للأوراق البحثية والسياسية، بالإضافة إلى تبادل الباحثين. ويسعى كل من كابسارك ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان إلى إحداث أثر إيجابي في مجتمع الطاقة من خلال بناء نظام بيئي داعم لتبادل المعرفة. وتوسيعًا لنطاق التعاون المتبادل، ستشمل الشراكة المجالات ذات الاهتمام المشترك من خلال الجمع بين الثروة المعرفية والقدرات البحثية، حيث ستتضمن حلولاً مبتكرة لمعالجة تحديات الطاقة المعاصرة مثل الهيدروجين والأمونيا والوقود الاصطناعي (الميثان) وتقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، إضافة إلى إعادة تدوير الكربون واستخلاصه من الهواء مباشرة، وكذلك الطاقة النووية ومجموعة متنوعة من الحلول المتخصصة الأخرى لمجابهة تحديات الطاقة في العصر الحاضر.

وفي هذا الشأن قال فهد العجلان رئيس كابسارك: «إن التعاون بين كابسارك ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان قد تخطّى نطاق سياسات الطاقة والمناخ والاستدامة ليشمل مختلف العوامل الداعمة الأخرى مثل التقنية والتمويل، بهدف ضمان تحول عادل وشامل للطاقة». وأضاف قائلًا: « يُعدّ هذا التحول ركيزة محورية ليس على مستوى البلدين فحسب، بل على مستوى العالم بأسره، الذي يعيش فيه أكثر من 3 مليارات نسمة يفتقرون إلى الوصول لمصادر الطاقة». من جهته، أشار تاتسويا تيرازاوا، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمعهد اقتصاديات الطاقة الياباني، إلى أهمية ترسيخ سبل التعاون مع كابسارك من خلال هذه الاتفاقية، مضيفًا بقوله: «أتطلع إلى توطيد التعاون مع كابسارك على أعلى مستوى لنجسّد التوقعات المأمولة إلى واقع ملموس. وأعتقد أنه بإمكاننا العمل معًا من أجل تحقيق الريادة العالمية».

ويمثّل هذا التعاون بين كابسارك ومعهد اقتصاديات الطاقة الياباني مؤشرًا قويًا على التزام المملكة العربية السعودية بتنويع مصادر طاقتها وتعزيز اقتصادها المستدام ضمن إطار مبادرة السعودية الخضراء، مع ضرورة إسهام كل من مستهلكي الطاقة ومنتجيها على حد سواء. ولا تقتصر هذه الشراكة على تحقيق أهداف المملكة العربية السعودية فحسب، بل تمتد لتعزز أيضًا الشراكات الأوسع نطاقًا في مجال الطاقة بين السعودية واليابان. وبفضل تضافر الجهود البنّاءة، سيقود «كابسارك» ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان زمام الريادة العالمية في الابتكار وتبادل المعرفة والتقدم البحثي الذي سيساهم في تحقيق مستقبل طاقة أكثر استدامة، ليس على مستوى البلدين فحسب، بل على مستوى العالم بأسره. تجدر الإشارة إلى أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز استشارات بحثي رائد في اقتصاديات الطاقة والاستدامة تأسس بقرار من مجلس الوزراء السعودي عام 2007، ويهدف إلى تطوير قطاع الطاقة في المملكة وتوجيه السياسات العالمية من خلال المشورة القائمة على الأدلة والبحوث التطبيقية. أما معهد اقتصاديات الطاقة الياباني فقد تأسس في عام 1966 في اليابان بصفته مؤسسة غير ربحية تجري بحوثًا متعلقة بالطاقة والبيئية والتعاون الدولي، وتقدم توصيات سياسية وتقارير حول الأوضاع الجيوسياسية. ويسهم المعهد، مدعومًا من أكثر من 100 شركة عضو، في تطوير السياسات والحلول المتعلقة بالطاقة.

تعاملات متأرجحة لسوق النفط بعد البيانات الصينية .. مخاوف الركود تعود إلى الخلف

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

وأغلقت أسعار النفط الأسبوع الماضي على حالة توتر وتذبذب وسط مكاسب أسبوعية وتراجع يومي مع وجود مزيد من ضغوط البيع.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن البيانات الصينية والدولار كان لهما الأثر الأكبر في السوق، وتوقف ارتفاع المخاطرة في ختام الأسبوع الماضي، حيث أعادت بيانات ثقة المستهلك القوية من الولايات المتحدة إشعال بعض القلق من أنه قد يكون من السابق لأوانه إعلان فوز مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في حربه ضد التضخم.

وذكر المحللون، أنه لا تزال الصين مثيرة للاهتمام، حيث كشفت بيانات النفط الصادرة الشهر الماضي أن الطلب على النفط لا يزال قويا بفضل الارتفاع الكبير في استهلاك البتروكيماويات، الذي من المتوقع أن يجعل الصين تحقق 70 في المائة من المكاسب العالمية.

وأشار المحللون إلى وجود مجموعة متباينة من البيانات الصينية، ومن المحتمل أن تهيمن قراءة الناتج المحلي الإجمالي على حركة الأسعار بعد أن جاءت أقل من التقديرات.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن مؤشرات الاقتصاد الصيني تستمر في إعطاء الزخم الأكبر لسوق النفط الخام، خاصة في ضوء تكهنات متزايدة بأن كبار قادة الصين قد يعلنون عن حزمة تحفيز ضخمة في اجتماع مهم في وقت لاحق من هذا الشهر، كما من المتوقع أن يكتسب الاجتماع مزيدا من الاهتمام، ويمكن أن توفر حزمة التحفيز دفعة مرحب بها ليس فقط للصين ولكن للاقتصادات العالمية أيضا.

وأشار إلى أن مؤشر الدولار أنهى الأسبوع الماضي على قليل من القوة، وقد يشهد هذا استمرار تقلبات أسعار النفط، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تكون معنويات السوق هذا الأسبوع مدفوعة إلى حد كبير بموسم الأرباح في الولايات المتحدة، مع استمرار الأرباح الإيجابية التي من المحتمل أن تشهد استمرار دعم أسعار النفط، ما يدفع مخاوف الركود إلى الخلف في الوقت الحالي على الأقل.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن تحالف أوبك+ نجح من خلال تدخلاته المتكررة في السوق في إدارة إمدادات النفط العالمية، ودعم الأسعار، مشيرا إلى تنفيذ أوبك+ تخفيضات الإنتاج لخفض إمدادات النفط العالمية، وزيادة الأسعار لدعم الاستثمارات، لافتا إلى مساعدة تخفيضات الإنتاج على إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية ودعم الأسعار.

ولفت إلى أنه إضافة إلى قرارات الإنتاج، تؤثر أوبك + أيضا في أسعار النفط من خلال معنويات السوق، حيث للمجموعة تأثير قوي في كيفية إدراك السوق لحالة صناعة النفط، مضيفا أنه عندما يعرب أعضاء أوبك+ عن ثقتهم في سوق النفط تميل الأسعار إلى الارتفاع، وعندما يعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن زيادة العرض أو ضعف الطلب تميل الأسعار إلى الانخفاض.

ومن ناحيته، يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن استئناف الإنتاج في حقول النفط الليبية أدى إلى زيادة الضغط الهبوطي على أسعار النفط، كما أثرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي المخيبة من الصين في سوق النفط، حيث كان النمو الاقتصادي للبلاد في الربع الثاني مخيبا للآمال.

ونوه إلى مخاطر عودة اضطرابات الإمدادات في ليبيا، وهي منتج بارز في «أوبك»، لافتا إلى تحذير وزارة النفط الليبية من أن فقدان الثقة في استمرار إمداد النفط الليبي في السوق العالمية، سيؤدي إلى خسارة حصة سوقية للنفط الليبي وانخفاض الطلب عليه. بدورها، تقول تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، إن «أوبك+» أخذت على عاتقها مهمة إعادة التوازن إلى السوق العالمية من خلال خفض الإمدادات وتقليص الإنتاج، وقد بدأت نتائج هذا الاتجاه تظهر بشكل جدي الآن، حيث وصل سعر خام برنت إلى 80 دولارا للبرميل في الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ أيار (مايو) الماضي.

وأوضحت أنه من المحتمل أيضا أن تؤثر بعض حالات انقطاع المصافي في اليابان، إلى جانب موجة شراء أقوى للنفط الخام والوقود من الولايات المتحدة بسبب نمو الطلب الموسمي في استمرار وتيرة المكاسب السعرية. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، واصلت أسعار النفط التراجع أمس للجلسة الثانية، بعد أن جاءت بيانات النمو الصينية في الربع الثاني أضعف من المتوقع، ما أجج المخاوف بشأن الطلب في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، كما استأنفت ليبيا الإنتاج في مطلع الأسبوع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 91 سنتا أو 1.1 في المائة إلى 78.96 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:28 بتوقيت جرينتش، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 87 سنتا أو 1.1 في المائة إلى 74.55 دولار للبرميل.

وأظهرت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي في الصين ارتفع 6.3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني، بينما كان المحللون يتوقعون نموا 7.3 في المائة، وأن التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد سرعان ما تعثر وسط انخفاض الطلب في الداخل والخارج.

كما أظهرت البيانات زيادة كميات الخام التي عالجتها المصافي الصينية يوميا 1.6 في المائة في حزيران (يونيو) مقارنة بأيار (مايو) وسط تكثيف العمليات بعد الصيانة في الربيع، بما يتماشى مع ارتفاع واردات أكبر مستورد للخام في العالم الشهر الماضي.

وتراجعت الأسعار بعد أن حقق الخامان القياسيان الأسبوع الماضي مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي ولامسا أعلى مستوى منذ نيسان (أبريل) عندما توقف الإنتاج في عدد من حقول النفط الليبية وأوقفت شل صادرات الخام النيجيري، ما أدى إلى شح الإمدادات.

وقال أربعة من مهندسي النفط ووزارة النفط الليبية، إن الإنتاج الذي توقف الخميس في حقلي الشرارة والفيل، وتبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية 370 ألف برميل يوميا، استؤنف مساء السبت. وظل حقل 108 مغلقا.

وقال مصدران الجمعة، إن صادرات النفط من الموانئ الغربية في روسيا من المقرر أن تنخفض بما يراوح من 100 ألف إلى 200 ألف برميل يوميا الشهر المقبل مقارنة بمستويات يوليو، في إشارة إلى وفاء موسكو بتعهداتها بتخفيضات جديدة للإمدادات بالتوافق مع السعودية التي تقود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول»أوبك»، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق تاسع ارتفاع له على التوالي، وإن السلة كسبت نحو أربعة دولارات مقارنة بالأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 78.43 دولار للبرميل.

نذر انقسامات أوروبية حول «الاتفاق الأخضر» .. مخاوف بشأن الأمن الغذائي

الاقتصادية

يرى محللون أن المعركة حول مشروع قانون رئيس للتنوع البيولوجي تنذر بإحداث انقسامات في انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة العام المقبل، بعدما وافق النواب الأوروبيون بهامش ضئيل على مشروع القانون في تصويت اكتنفه التوتر الحاد أخيرا.

ووفقا لـ«الألمانية» كانت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية اقترحت في حزيران (يونيو) 2022، مشروع قانون استعادة الطبيعة، وهو جزء من «الاتفاق الأخضر»، الذي يشكل السياسة الرئيسة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي لتخفيف حدة تداعيات التغير المناخي.

وينظر إلى مقترح إعادة تأهيل 20 في المائة من النظم البيئية المتردية في أوروبا بحلول عام 2030 كمحور أساسي لاستراتيجية التنوع البيولوجي للاتحاد الأوروبي.

ويهدف مشروع القانون الذي كانت لجان البرلمان الأوروبي رفضته في السابق، إلى إعادة إحياء النظم البيئية المتردية عبر تطوير مناطق الغابات، والموائل البحرية، وزيادة الربط بين الأنهار.

كما أنه جزء من استراتيجية تعاف طويلة المدى للطبيعة التي تعرضت للضرر في المنطقة، حيث أصاب التردي نحو 80 في المائة من الموائل الأوروبية، ولكنه أدى إلى انقسام.

وجاء الاعتراض على مشروع القانون بشكل خاص من «حزب الشعب الأوروبي» المحافظ، وهو المجموعة البرلمانية التي تنتمي إليها رئيسة المفوضية.

ونجا المقترح المثير للجدل من تصويت في البرلمان الأوروبي الأربعاء الماضي، بعدما صوت لصالحه 336 نائبا، مقابل 300 ضده، وامتناع 13 نائبا عن التصويت.

أثار مشروع قانون استعادة الطبيعة جدلا، ما أدى إلى إجراء تصويت عليه.

وربما كانت أهداف الحياد المناخي للاتحاد الأوروبي تعرضت للخطر إذا لم تتم الموافقة عليه.

وقال باسكال كانفين النائب الفرنسي، رئيس لجنة البيئة بالبرلمان الأوروبي، «أطلق على ما نراه الآن الترمبية الأوروبية»، في إشارة إلى نهج «لأذهب وحيدا» الذي يعود للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب، وسياساته بخفض جهود الحماية البيئية.

وقبل التصويت، قال محمد شاهم النائب الدنماركي بالبرلمان الأوروبي: «من الواضح أن الانتخابات قد بدأت، وكل ذلك على حساب الطبيعة».

وسعى حزب الشعب الأوروبي، الذي يمثل أكبر مجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي- الذي يخطب ود مزارعي أوروبا ليصبحوا أنصارا رئيسين له- إلى إسقاط مشروع القانون، وقالوا إن من شأنه أن ينال من الأمن الغذائي في الاتحاد الأوروبي، وأن يضر بالمزارعين والصيادين، وإنه سيحد من إمكانات إقامة منشآت طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

مصر تمنح «أكوا باور» السعودية أرضاً لتطوير مشروع طاقة الرياح بسعة 10 غيغاواط

الشرق الأوسط

وقعت شركة «أكوا باور» السعودية، الاثنين، مذكرة تفاهم مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية، لتخصيص أرض تطوير مشروع طاقة الرياح بسعة 10 غيغاواط في مصر، الذي يأتي ضمن مساعي القاهرة على المضي قدماً في التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الناتجة من توليد الطاقة من المصادر التقليدية. وقع الاتفاقية كل من الدكتور محمد الخياط الرئيس التنفيذي للهيئة، والمهندس حسن أمين المدير الإقليمي للشركة في مصر، في مقر مجلس الوزراء بمدينة العلمين الجديدة، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري، والدكتور محمد المرقبي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري. الاستفادة من الثروات الطبيعية وقال المرقبي، إن «هذا المشروع العملاق في مجال إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح يأتي في إطار الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة المصرية لتنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من ثروات مصر الطبيعية، وبخاصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتضمن تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة».

وأضاف: «تخطو وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة خطوات جادة في سبيل تحديث استراتيجية الطاقة، وذلك في ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم أجمع وتهدف إلى زيادة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج القدرات الكهربائية لتصل إلى أكثر من 42 في المائة عام 2035، إضافة إلى تكاملها مع الاستراتيجية الوطنية للمناخ».

وأشار المرقبي إلى أن هذا المشروع «يأتي امتداداً للعلاقات التاريخية بين الدولة المصرية والسعودية، ويعكس أواصر التعاون المثمر والبناء بين البلدين، كما يؤكد على قدرة الطاقة المتجددة في مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

متطلبات الطاقة النظيفة

من جهته، قال ماركو أرتشيلي، الرئيس التنفيذي لـ«أكوا باور»: «تؤكد هذه الاتفاقية التزامنا في المضي قدماً بتزويد مصر بمتطلبات الطاقة النظيفة والموثوقة والمتجددة، بما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في هذا البلد»، مضيفاً: «يؤكد هذا المشروع التزامنا في الحفاظ على البيئة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما يتماشى مع رؤية الشركة في الحفاظ على كوكب الأرض لخدمة الأجيال المقبلة

50 ألف غيغاواط

وبموجب مذكرة التفاهم سيتم تخصيص مساحة أرض تقدر بنحو 3 آلاف كيلومتر مربع في المنطقة الواقعة غرب محافظة سوهاج؛ وهي مركز حضري للمشروع، والذي من المتوقع أن يولد طاقة رياح بقدرة حوالي 50 ألف غيغاواط في الساعة من الطاقة المتجددة سنوياً، عند اكتماله، كما سيخفض 2.4 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وسيوفر الكهرباء لنحو 11 مليون وحدة سكنية.

ومن المتوقع أن تدعم محطة طاقة الرياح، بسعة 10 غيغاواط، الاقتصاد المصري من خلال توفير نحو 6.5 مليار دولار من تكلفة خفض الغاز الطبيعي سنوياً، كذلك استحداث 120 ألف فرصة عمل جديدة؛ منها 45 ألف وظيفة مباشرة خلال مرحلة التطوير، ونحو 75 ألف وظيفة غير مباشرة، فضلاً عن إضافة نحو 2500 وظيفة خاصة بالعمليات التشغيلية والصيانة، وذلك بعد انتهاء عمليات تطوير المحطة بالكامل.

اليابان تعتزم توسيع التعاون مع المملكة في مجالات الطاقة النظيفة

مكة

أكد رئيس وزراء اليابان، فوميو كيشيدا، أن اليابان تعتزم توسيع التعاون الاقتصادي مع المملكة في مجالات الطاقة النظيفة والشركات الناشئة والرعاية الصحية والترفيه والتقنيات المتقدمة.

وأعرب رئيس الوزراء الياباني خلال اجتماع الطاولة المستديرة السعودي - الياباني، في جدة أمس الأول، عن تطلعه للعمل مع المملكة لجعل الشرق الأوسط مركزا عالميا لسلاسل الإمداد في مجال التعدين والمعادن من خلال توحيد الجهود بين البلدين والاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للمملكة وانخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة والثروة المعدنية والمستقبل الاستثماري الواعد.

وقال «إن المملكة تعد شريكا استراتيجيا مهم لليابان في أمن الطاقة، معبرا عن سعادته لتعدد هذه الشراكة في عدة مجالات تحت الرؤية السعودية اليابانية 2030 التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، لليابان في 2016».

وأضاف «إن عدد الشركات اليابانية العاملة في المملكة ارتفع إلى 110، مشيرا إلى أنه خلال زيارته يرافقه 27 من قادة الشركات اليابانية وذلك بدوره يعكس حجم التوقعات الاقتصادية للمملكة».

أهمية استراتيجية

من جانبه أوضح وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، أن العلاقات التي تربط المملكة باليابان ذات أهمية استراتيجية حيوية، والمنطقة ككل، وقال «مع التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد السعودي، والجهود المبذولة لتنويع واستدامة موارده، في إطار رؤية السعودية 2030، برزت فرص استثمارية هائلة في المملكة، يمكن للشركات اليابانية الاستفادة منها في كل مجال؛ بدءا من البنية التحتية، والرعاية الصحية، إلى الخدمات المالية، والطاقة النظيفة والترفيه والمحتوى الالكتروني، كما أن هناك أيضا مجالات واسعة يمكن لليابان فيها الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الشركات والاستثمارات السعودية».

وأشار إلى أن اجتماع الطاولة المستديرة فرصة متميزة لاستعراض ومناقشة الفرص الاستثمارية المتبادلة المتاحة، ولتوطيد العلاقة الوثيقة بين المملكة واليابان، مؤكدا أن المملكة قيادة وحكومة وقطاع أعمال، تعمل على تعزيز هذه الشراكة وتنميتها في السنوات المقبلة من خلال التنمية المشتركة 2030.

26 مذكرة واتفاقية

وجرى خلال الاجتماع استعراض ودراسة فرص تعزيز الشراكات الاستثمارية بين البلدين في مجموعة واسعة من القطاعات مثل؛ الطاقة النظيفة، والمواد الكيميائية النظيفة، والتعدين، والرعاية الصحية، والتقنيات الرقمية. وتوج الاجتماع بإعلان 26 مذكرة تفاهم واتفاقية استثمارية. وشملت مذكرات التفاهم واتفاقيات الاستثمار التي جرى توقيعها العديد من القطاعات ذات الأولوية، ومنها الصحة، والترفيه، والثقافة، والطاقة التقليدية، والطاقة الخضراء، والكيميائيات، والتصنيع، والآلات والمعدات. والأنشطة المالية، والتقنية، والزراعة، والبيئة، والعقارات.

وقد أسهمت الرؤية السعودية اليابانية لعام 2030م، التي أطلقت في عام 2016م، والتي شهدت، منذ ذلك الحين، ستة اجتماعات على المستوى الوزاري، وإطلاق مبادرة لتعزيز نمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ودفعت التعاون المكثف في تسعة قطاعات تعكس الأولويات الاقتصادية الاستراتيجية لكلا البلدين.

كما شهدت الرؤية السعودية اليابانية لعام 2030م، منذ إطلاقها، توسيع نطاقها لتشمل قطاعات إضافية برزت أهميتها في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الترفيه والسياحة والفضاء.

مجالات توسيع التعاون بين المملكة واليابان:

- الطاقة النظيفة.
- الشركات الناشئة.
- الرعاية الصحية.
- الترفيه.
- التقنيات المتقدمة.

الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو» ينضم إلى مجلس إدارة «بلاك روك»

اقتصاد الشرق

أعلنت شركة «بلاك روك» عن انضمام الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» السعودية، أمين الناصر، إلى مجلس إدارتها، في خطوة تعكس التزام مديرة الأصول العالمية المتزايد تجاه الشرق الأوسط كجزء من استراتيجيتها طويلة الأجل.

قال لاري فينك، الرئيس التنفيذي لـ«بلاك روك»، يوم الإثنين، في بيان مُرسل عبر البريد الإلكتروني، إن الناصر يقود أكبر شركة لإنتاج النفط في العالم منذ عام 2015، كما أشرف على طرحها العام، ويوفر لمديرة الأصول «منظوراً فريداً» بشأن المشكلات الرئيسية التي تواجه الشركة وعملائها.

وأضاف في البيان أن: «خبرة الناصر في قيادة الشركات، وفهمه العميق لصناعة الطاقة العالمية ودوافع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، بالإضافة إلى معرفته بمنطقة الشرق الأوسط، تدعم جميعاً الحوار بين أعضاء مجلس إدارة شركة بلاك روك بشكل فعال».

بحسب البيان لن يترشح بدر السعد، المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لإعادة انتخابه لعضوية مجلس إدارة «بلاك روك» العام المقبل.

تعارض الاستثمارات النفطية والبيئية

وجدت «بلاك روك» بقيادة فينك –البالغ من العمر 70 عاماً- نفسها في قلب خلاف حول الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث روجت لهذا الاتجاه كوسيلة لمساعدة الاقتصاد العالمي على الاستجابة لتغير المناخ. لكن المدافعين عن البيئة انتقدوا الشركة لعدم تقليل استثمارات الوقود الأحفوري أكثر من ذلك، بينما هاجمها بعض الجمهوريين لترويجها لأهداف «الصحوة المناخية»، والإضرار بالاقتصادات المحلية الأميركية التي تعتمد على صناعة الطاقة.

عارض الناصر في بعض الأحيان أهداف حركة الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وحذر في فبراير الماضي من أن التركيز المتزايد عليها يقوض الاستثمار في النفط والغاز، لدرجة أنه يشكل تهديداً على أمن الطاقة العالمي

يحمل الناصر أيضاً عضوية العديد من مجالس الإدارة الأخرى، بما في ذلك المجلس الاستشاري الرئاسي للرئيس التنفيذي لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والمجلس الاستشاري الدولي لبنك «جيه بي مورغان». جدير بالذكر أن «بلاك روك»، أكبر شركة لإدارة الأصول في العالم، تمتلك حصة تناهز 2.4 مليار دولار في شركة «أرامكو»، وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبرغ

مسؤول عراقي: نتفاوض مع أكوا باور السعودية على 4 بنود.. وهذه شروطنا لمشاركتهم مع توتال

الطاقة

كشف المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى العبادي تطورات مشروع الطاقة الشمسية لأكوا باور المقرر تنفيذه في محافظة النجف، والشروط التي وضعتها حكومته لمشاركة الشركة السعودية في المحطة التي تعتزم توتال تنفيذها بمحافظة البصرة.

وقال في حوار مع منصة الطاقة المتخصصة، إن مشروع الربط الكهربائي مع الأردن من المتوقع أن يدخل حيز التشغيل خلال أيام، مشيرًا إلى أن اتفاق المقايضة مع إيران سيدعم منظومة الكهرباء في العراق.

وعرض المسؤول العراقي خطط بلاده للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، بأنواعها المختلفة (الرياح والشمس)، كاشفًا عن محطة طاقة رياح يُخَطَّط لتنفيذها خلال المدة المقبلة، داعيًا الشركات المتخصصة لتقديم عروضها.

وإلى نص الحوار..

ما تطورات مشروع الطاقة الشمسية لأكوا باور في محافظة النجف؟

مؤخرًا، أجرى وفد من أكوا باور السعودية زيارة إلى محافظة النجف، وتفقّدوا الأرض المخصصة للمشروع، بمرافقة أعضاء من وزارة الكهرباء العراقية، بعد زيارة ناجحة لوزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل إلى الرياض قبل شهر تقريبًا، وحينها التقى وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ورئيس أكوا باور، وخلال زيارة الوفد السعودي إلى مقرّ المشروع المرتقب، بحثنا الخطوات الرئيسة ومعوقات التنفيذ.

لكن المفاوضات تدور منذ أكثر من عامين حول الأسعار، هل هذا صحيح؟

المفاوضات مستمرة منذ مدة بين الجانبين، وحاليًا نتفاوض على سعر تعرفة الكهرباء من المشروع، وحجم استثماراته، والمواصفات الفنية، كما أنه جارٍ طرح اسم استشاري المشروع، وسيتمّ التوافق عليه من الطرفين، السعودية والعراق.

هل أنتم منفتحون على دخول شريك ثالث في هذا المشروع الضخم؟

الباب مفتوح لجميع الشركات للمشاركة، سواءً في مشروع محطة الطاقة الشمسية في محافظة النجف، أو غيرها من المشروعات التي تنفّذها وزارة الكهرباء.

هل ستشارك أكوا باور في مشروع توتال الفرنسية بمحافظة البصرة؟

عرضت شركة توتال بالفعل على العراق مسألة مشاركة أكوا باور السعودية بمشروع محطة الطاقة الشمسية في محافظة البصرة بطاقة 1000 ميغاواط، وهو مشروع يخصّ توتال، والشراكة ستكون معها لا مع وزارة الكهرباء، ونحن وافقنا على ذلك، شرط أن يكون الالتزام العقدي مع توتال، لا مع شركائها، وأيضًا يُحكَّم بالمواصفات التنفيذية للمشروع.

متى تتوقعون بدء الإنتاج من مشروع توتال؟

نتوقع أن يبدأ الإنتاج من مشروع توتال خلال المدة بين عامين إلى 3 أعوام، وفقًا للخطة متوسطة المدى للوزارة، وهذا المشروع مهم للغاية للعراق، في سبيل تنويع مصادر توليد الكهرباء.

هل هناك خطة لإقامة مشروعات مماثلة في طاقة الرياح؟

لدينا بمنطقة الشهابي في محافظة واسط مشروع لإقامة محطة طاقة رياح بقدرة 100 ميغاواط، ووصلتنا مؤخرًا عدّة عروض ندرسها، والباب ما يزال مفتوحًا أمام كل الشركات، سواء عربية أو أجنبية، للمشاركة. ولدينا أيضًا مشروعات لتدوير النفايات، مشروعان منهما قيد الدراسة، ونعمل على دراسة العروض المقدّمة من الشركات المعنية.

محطة واحدة فقط لطاقة الرياح؟

نعم، هذا حتى الآن، نظرًا لأن أنسب موقع من حيث سرعة الرياح هو محافظة واسط.

ماذا عن تطورات مشروع الربط الكهربائي مع الأردن؟

سيشهد المشروع بدء الإنتاج في شهر أغسطس/آب المقبل، ومبدئيًا سيستورد العراق 50 ميغاواط عبر قضاء الرطبة في محافظة الأنبار، وهي الجاهزية الأولى، لكن عمومًا المرحلة الأولى مخطط لها أن تكون بطاقة 150 ميغاواط، والمرحلة الثانية 240 ميغاواط، وصولًا إلى 960 ميغاواط.

ما هي الخطوة التالية؟

سيكون الربط مع الأردن مقدمة للربط الكهربائي مع مصر، حتى نكون بلدًا ممرًا للطاقة، بحكم موقعنا الإستراتيجي، هذا أيضًا إلى جانب المضي قدمًا في مشروع الربط الخليجي.

وصل العراق لإنتاج غير مسبوق، وهو 26 ألف ميغاواط هذا العام، كيف تحقق ذلك؟

نجحت خطة الوزارة في تحقيق زيادة عن العام الماضي بأكثر من 4 آلاف ميغاواط، من خلال توسعة شبكات النقل وإنشاء خطوط نقل جديدة ونصب محولات قدرة ذاتية إضافية حققت إتاحات وسعات جديدة للمحطات التحويلية.

ونجحنا أيضًا في تدعيم وتأهيل قطاع التوزيع، وانعكست الخطة التي نُفِّذت هذا العام في زيادة حصص المحافظات وبغداد من الكهرباء، وأسفرت عن زيادة واستقرار في ساعات التجهيز.

قبل أيام، وقّعت الحكومة اتفاقًا مع إيران لمقايضة الغاز بالنفط العراقي.. متى ستدخل حيز التنفيذ؟

بدأ الاتفاق بالفعل مرحلة السريان، وعاود ضخ الغاز الإيراني إلى العراق بمقدار 10 ملايين متر مكعب للمنطقة الجنوبية و25 مليون متر مكعب للمنطقة الوسطى وبغداد.

وفي المرحلة اللاحقة قريبًا، نأمل أن نصل بالإجمالي إلى 50 مليون متر مكعب يوميًا، عندها سنشهد استقرارًا بمعدلات الغاز وما يتبعها من توليد الكهرباء بصورة منتظمة، صيفًا وشتاءً.

كما أن الحكومة ووزارة الكهرباء تسعى مع شركتي سيمنس الألمانية وجنرال إلكتريك الأميركية لبحث إمكان استثمار الاتفاقيات التي وُقِّعت سابقًا، لتعمل على استثمار الغاز المصاحب بدلًا من حرقه.

أنس الحجي: على دول الخليج زيادة استثمارات النفط والغاز.. ويحذر من ابتلاع «الطُعم»

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن دول الخليج عليها في ظل التضليل الإعلامي الحالي، ألا تلتقط «طُعم» التحول الطاقي، ومن ثم تقوم بزيادة استثمارات النفط والغاز. وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة» على موقع تويتر، قدّمها بعنوان «مستقبل الطاقة بين الواقع والأحلام والتضليل الإعلامي»- أن الإمارات أعلنت أنها -بالنسبة إلى التحول الطاقي- ستخفض انبعاثات الكربون من 31٪ إلى 40٪. وأضاف: «الخطة الأولى في الإمارات كانت تخفيض الكربون بحدود 31٪، وطبعًا بوجه عام الإمارات والسعودية سباقتان في هذه المجالات بين دول الخليج وكذلك الدول الأوروبية، ولكن الجميع يعرف أن التصريحات الإماراتية موجهة إلى إنجاح قمة المناخ كوب 28، والظهور بأفضل صورة، وهذا حقهم».

استثمارات النفط والغاز في الخليج

قال الدكتور أنس الحجي، إن الإشكالية الآن أن دول الخليج عليها ألا تبتلع طعم التحول الطاقي، لأن الطلب على النفط والغاز سيكون كبيرًا في المستقبل، وبالتالي ستكون هناك حاجة كبيرة إلى استثمارات.

وأضاف: «الحديث عن الاستثمارات ونقصها صحيح وغير صحيح في الوقت نفسه، فهو صحيح من ناحية أنه نعم هناك زيادة في الإنتاجية وتحسن في التقنيات، ومن ثم يمكن الحصول على إنتاج أكثر من الهيدروكربونات، بالنسبة إلى كل دولار يجري استثماره». ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم الإنفاق العالمي على استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما حتى عام 2030: ولكن -وفق الدكتور أنس الحجي- ما زال هناك نقص كبير في الاستثمارات لمقابلة الطلب على النفط والغاز عالميًا، خاصة أن الطلب العالمي على الغاز سيزيد، لأنه الخيار الأمثل من الناحية البيئية، مع فشل بعض سياسات التغير المناخي، وهو ما يجب أن تنتبه إليه دول الخليج. وبالنسبة إلى الطلب على النفط، قال الحجي إن هناك محاربة شديدة للاستثمار في شركات النفط، ومن ثم سيكون الاستثمار مركزًا في بعض المناطق، ولكنه لا يكفي في كل الحالات، وستكون هناك حاجة إلى استثمارات من جانب دول الخليج قبل حصول الكارثة ونقص الإمدادات العالمية.

وتابع: «لو نظرنا إلى الشتاء الماضي، كل الإحصاءات من أوروبا تشير إلى ما يلي، وأرجو الانتباه إلى كلماتي حتى لا تُفسر بصورة خاطئة: عدد الذين ماتوا في أوروبا في الشتاء الماضي بسبب نقص الإمدادات والعجز في الطاقة أكبر من عدد الأوروبيين الذين ماتوا بسبب كورونا، وأكثر من عدد الأوكرانيين الذين ماتوا في الحرب في أوكرانيا في الشتاء نفسه بسبب أزمه الطاقة».

وأردف: «لدينا مشكلة كبيرة، الذين يقولون إن الناس ستموت بأعداد ضخمة بسبب التغير المناخي، نعم سنأخذ بكلامكم وهو صحيح جدًا، ولكن عند مطالبتهم بتاريخ لموعد تفاقم أزمة المناخ يقولون 2060 و2070 و2080، رغم أن أزمة الطاقة تحدث الآن ويموت الناس بسببها قبل أن يضرب التغير المناخي».

السيارات الكهربائية والطلب على النفط

قال الدكتور أنس الحجي، إن الأخبار المتعلقة بالسيارات الكهربائية، تشير إلى ضعف الطلب عليها عالميًا، وأن هناك تكدسًا للسيارات بصفة كبيرة في الولايات المتحدة وفي الصين وأوروبا.

وأضاف: «شركة فولكس فاغن نفسها قررت تخفيض الإنتاج لعدم ملاءمة المعروض للطلب، لماذا؟ الحقيقة أن هناك حوافز كثيرة، ومع ذلك هناك أكثر من 150 شركة تصنع السيارات الكهربائية، ولا واحدة منها تحقق أي أرباح على الإطلاق دون مساعدة حكومية.

وتابع: «حتى تيسلا، القوانين هي التي تمكّنها في الوقت الحالي من تحقيق الأرباح، ولكن الشركات الأخرى كلها خاسرة، والجميع يعلم ما حدث لأسهم شركتي نيو الصينية ولوسن، اللتين انخفض سهمها من 50 إلى 85٪».

وأوضح أن التقارير كلها تشير حاليًا إلى احتمال إفلاس عدد كبير من الشركات، وحالات دمج كبيرة حول العالم، رغم أنهم قالوا إنها صناعة المستقبل، ولكن بالنظر إلى تاريخ السيارات التقليدية، نجد الظاهرة نفسها تقريبًا بين عامي 1900 و1940، مع ظهور عدد ضخم من الشركات بدأ بعضها يخسر ثم بدأت عمليات الدمج.

وفي النهاية -وفق الحجي- وجدنا في الولايات المتحدة -مثلًا- 3 شركات فقط استطاعت أن تواصل العمل، وهذا هو ما يبدو أنه سيحدث في شركات السيارات الكهربائية، ولكن خلاصة القول هنا إن كل ما قيل ويُقال الآن عن المستقبل، مشكوك فيه.

شكراً